7 السوق الشرق أوسطية والزراعة العربية

يواجه العالم اليوم مرحلة جديدة وتطورات متسارعة دولية وإقليمية تؤكد قيام مرحلة جديدة في نظام العلاقات الدولية تقوم على التجمعات الاقتصادية الكبيرة والتى منها أوروبا الموحدة ، تجمع النافتا ، وتجمع دول الابيك (APEC) الذى يضم رابطة دول شرق آسيا ، وصولاً إلى اتفاقية الجات (GATT) والتى تعنى بتحرير التجارة الدولية للسلع والخدمات ، وأخيرًا ما أطلق عليها مقترح السوق الشرق أوسطية .

كل ذلك يمثل تحديات للدول النامية عامة ، ولدولنا العربية خاصة ، بما يفرض علينا كأمة عربية أن نتفهم بوعى وإدراك وموضوعية هذه التغيرات وما أسفرت عنه من تكتلات بما يؤدى إلى الاستفادة من الجوانب الإيجابية منها وبما يخدم التضامن والتكامل العربى بمفهومه الشامل .

فكرة السوق الشرق أوسطية :

إن فكرة إقامة سوق شرق أوسطية ليست وليدة الفترة الحالية ، أو بداية اتفاقية السلام في مدريد عام 1991 وإنما هى راسخة في الفكر الإسرائيلى منذ زمن بعيد ، وازداد هذا الرسوخ بعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1978 ، ولم يكن من الممكن تحقيقها في ذلك الوقت.

ان التحرك العملى لتلك السوق بدأ في أعقاب موافقة إسرائيل على المفاوضات مع ممثلى الشعب الفلسطينى في مدريد عام 1991[47]. أى إنها "فاتورة السلام"

---

(47) بنك مصر ، " اتفاقية السلام وانعكاساتها على مستقبل التعاون الاقتصادى في منطقة الشرق الأوسط " ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، جمهورية مصر العربية 1993.

لإسرائيل . ومن المفترض أن تشمل دول المنطقة العربية بالإضافة لإيران ، تركيا ، أثيوبيا وبالطبع إسرائيل .

ومما يؤكد أن فكرة السوق الشرق أوسطية مخطط لها منذ زمن ففي ، عام 1970 نشرت دراسة أكاديمية إسرائيلية بعنوان " مستقبل العلاقات مع العرب[48] حيث تتنبأ الدراسة بقيام سوق مشتركة في الشرق الأوسط تستحوذ إسرائيل على النصيب الأكبر منها وبحيث تصبح قلب المنطقة اقتصاديًا .

وقد ظهرت عدة دراسات فور اتفاق الحكم الذاتى - مما يؤكد نفس الظن - ومنها دراسة البنك الدولى " الأراضى المحتلة = الاستثمار في السلام " ودراسة جامعة هارفارد " تأمين السلام في الشرق الأوسط : مشروع للمرحلة الانتقالية " والذى نشره معهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لشئون الشرق الأوسط بجامعة هارفارد[49] ، وكلاهما قد أوصى بقيام تكتل اقتصادى، بينما كان التقرير الثانى أكثر تحديدًا حيث أوصى بأن تسعى كل من إسرائيل والأردن وفلسطين الوليدة إلى التجارة الحرة وفتح الحدود بينهم .

والمناقشة السابقة تثير السؤال التالى وهو ، هل السوق الشرق الأوسطية نابعة من رغبة داخلية للمنطقة أم هى مفروضة من الخارج أو الداخل ؟ وإذا كان ذلك كذلك فهل نستطيع أن نرفض الشرق أوسطية ؟

مفهوم وأسس السوق الشرق أوسطية :

آثار موضوع السوق الشرق أوسطية الكثير من الجدل والنقاش ودخل أروقة المراكز البحثية وانقسمت الآراء حولها وفقًا لمنطلقات عديدة ووفقًا للمداخل التى تناول من خلالها الفكر السياسي العربى مفهوم الشرق أوسطية[50] .

---

(48) ابراهيم نوار ، " التصور الاسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب " السياسة الدولية ، يناير 1984 .

(49) بنك مصر - مرجع سابق ، ص 32 .

(50) محمد سعد أبو عامود (دكتور) ، " الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربى " - السياسة الدولية - 1993 .

وفي مفهوم الشرق أوسطية جوانب أساسية قد ترتفع إلى مستوى الحقائق والتى تؤثر حتمًا على مختلف نواحى النشاط للسوق وأيضًا ميكانيزم العمل المستقبلى لدول السوق ، ومن هذه الجوانب ما يلي[51]:

1- فكرة السوق الشرق أوسطية تقوم أساسا على وجود إسرائيل كعضو بصرف النظر عن من هم باقى الأعضاء ، وهذا يعنى أن استبعاد إسرائيل منه تنفى فكرة الشرق أوسطية.

2- ليس هناك تحديد لدول السوق الشرق أوسطية ، معنى ذلك أن المجال متاح لضم دول معينة ، ومنهم من يستبعد دول أخرى .

3- لم تصل السوق الشرق أوسطية إلى مرحلة التنفيذ بعد ذلك لأن السلام لم يتحقق مع دول عربية رئيسية في المنطقة ، كما أن القبول العربى للفكرة ليس كاملاً . كذلك القبول الشعبى الإسرائيلي ليس كاملاً .

ذلك يعنى أن مازال هناك الوقت للدراسة ، والتفكير المتأنى لمفهوم السوق الشرق أوسطية وآثارها .

وإذا كانت السوق ستقوم فكيف يمكن للدول العربية مجابهة سلبياتها أما إذا كان هناك رفض فما هى متطلبات هذا الرفض .

وبصفة عامة تقوم السوق الشرق أوسطية على مجموعة من الأسس وهى :

- حرية انتقال رؤوس الأموال والمشاريع المشتركة .
- حرية انتقال الأشخاص والقوى العاملة .
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى .

---

(51) نعمان الزياتى ، " الكرة الشرق أوسطية " ، الأهرام الاقتصادى ، جمهورية مصر العربية ، أبريل 1994.

دول السوق الشرق أوسطية :

من المخطط أن هناك مراحل لإقامة السوق الشرق أوسطية وبتتابع المراحل تزداد الدول المشتركة في السوق . ولعل أول هذه المراحل هو قيام تكتل اقتصادى يشمل كل من إسرائيل والأردن وفلسطين ، وعلى أن ينضم إلى السوق في مراحل تالية باقى دول المنطقة ، ومن ثم فاحتمالات الدول الداخلة في السوق على النحو التالي :

- الدول العربية أو بعضها وإسرائيل .
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإسرائيل .
- الدول العربية أو بعضها وإيران وإسرائيل .
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإيران وإسرائيل .
- من المؤكد أن المرحلة الأولى تشمل إسرائيل والأردن وفلسطين .

ولا يوجد في الفكر الإسرائيلي المنشور ما يدل على رغبة إسرائيل في ضم إيران وأفغانستان إلى السوق ، كما أنه لا يوجد ما يدل على عدم الرغبة في ضم دول مغاربية عربية إلى السوق[52]. وان كان من المؤكد أن المستهدف لإسرائيل في المدى القريب وفي المقام الأول هو السوق الشرق أوسطية التى تضم الدول العربية أولاً نظرًا لما يتوافر فيها موارد وأسواق ، وبهدف سياسي هو أن تصبح إسرائيل جزء من النسيج الاقتصادى والسياسي في المنطقة وتصل إلى حالة القبول من شعوبها .

مراحل السوق الشرق أوسطية :

ترتبط لحد كبير مراحل تطور السوق الشرق أوسطية بتطور مراحل السلام بين إسرائيل ودول المنطقة ، وما تحقق حتى الآن يعتبر بداية لتلك السوق – ومن وجهة النظر الإسرائيلية – ومن ثم فإن مراحل السوق قد تبدو متواصلة على النحو التالى[53]:

---

(52) عبد الجبار عدوان ، " نظام عربى قوى شرط قيام سوق شرق أوسطية ، مجلة الباحث العربى ، العدد 35 ، مارس /يونيو 1994 .

(53) نعمان الزياتى ، " الكرة الشرق أوسطية .." الأهرام الاقتصادى ، مرجع سابق .

- مرحلة ربط الاقتصاد الفلسطيني في القطاع والضفة بالاقتصاد الإسرائيلي تمهيداً لدمجه واستيعابه في الاقتصاد الإسرائيلي ، وذلك اصبح لحد ما واقعًا ، إلا أن هناك بعض العقبات والمشاكل المتعلقة بالبنية الأساسية في الأراضي الفلسطينية وتوجهات التنمية المشتركة وإدارتها .
- وفي المرحلة التالية ينضم الأردن إليهما ، لتوسيع حركة التجارة بينهم ، والتعاون في مشروعات مشتركة ، وتناول عمليات التنمية ... ، وذلك ما قدمته دراسة البنك الدولي ودراسة جامعة هارفارد السابق الإشارة إليهما .
- والمرحلة الثالثة تأتي مع تعميق اتفاقيات السلام مع كل من سوريا ولبنان ، فيزداد التبادل التجاري بين فلسطين ، مصر ، الأردن ، سوريا ، ولبنان وبين إسرائيل ، مع قيام المشاريع المشتركة وفتح الحدود وتطبيق باقي أسس السوق السابق الإشارة إليها .

ومع الإلغاء التدريجي للمقاطعه الإسرائيلية تقترب صورة السوق الشرق أوسطية من الواقع وكذلك من الاكتمال ، هذا مع العلم بأن المقاطعة تتآكل بصورة غير معلنة .

توزيع الأنشطة الاقتصادية بين دول السوق:

يقوم أي نشاط اقتصادي بصفة رئيسية على ثلاث ركائز وهي الموارد ، والتكنولوجيا ، والسوق أو ما يطلق عليها الميزة النسبية . وفقًا لمنطقة تلك الركائز فأنه من المتوقع أن يكون هناك قدرًا كبيرًا من التخصص في الإنتاج بين دول السوق .

فمصر[54] – على سبيل المثال – ومن المتوقع أن تخصص في إنتاج الصناعات التحويلية الثقيلة كالحديد والصلب ، والصناعات الهندسية ، وصناعة السيارات والمحركات ، والصناعات المعدنية بشكل عام .

وأما سوريا فمن المستهدف تخصصها في صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية ، وبعض الصناعات التحويلية الاستهلاكية الأخرى .

---

(54) احمد عمر العطيفي ، " التطعيم ضد السوق الشرق أوسطية " ، – الأهرام الاقتصادي مارس 1994 .

والأردن ولبنان تتخصص في بعض الصناعات الاستهلاكية والغذائية والخدمات بالنسبة للبنان بصفة خاصة .

أما دول الخليج – ومن ضمنها العراق – فمن المتوقع أن تخصص في الصناعات البتروكيماوية وما يرتبط بها .

أما إسرائيل – قلب السوق – فسوف تتخصص ، بل يزداد تخصصها في الصناعات الإلكترونية الدقيقة ، والطائرات ، وإنتاج الحاسبات الآلية المتطورة ، والآلات الهندسية والصناعات المتقدمة .

وهذا النمط من التخصص يماشى التطور المستهدف لدول العالم الثالث – بدون إسرائيل – حيث ان الاتجاه السائد في العالم المتقدم هو نقل الصناعات التحويلية إلى الدول الأقل نمواً حيث تعد صناعات ملوثة للبيئة ، ومستهلكة للطاقة ، وذات أرباح منخفضة (استخلاص وصناعة الألومنيوم ، الحديد والصلب ، البتروكيماويات) وقد تم ذلك عن طريق توسع الدول المتقدمة ومؤسسات الإقراض الدولية في تقديم القروض للدول النامية لإقامة تلك الصناعات بها.

وفي نفس الوقت الذى تنتقل فيه الدول المتقدمة – ومنها إسرائيل – إلى عصر ما بعد التصنيع (عصر المعلومات) حيث تتوزع صناعاتها على محاور ثلاث هى الصناعات الإلكترونية والبرامج ، والثانى صناعات الفضاء والطيران ، والثالث هى صناعات الهندسية الحيوية والوراثية .

مدى استفادة مختلف الأطراف من السوق الشرق أوسطية (مزايا السوق):

- باستتباب حالة السلام وضماناتها يؤدى ذلك إلى خفض ميزانيات الدفاع في دول المنطقة والتي تقتطع أكثر من 12٪ من الناتج المحلى الأصلى لدول الشرق أوسطية ، ومما يعطى مؤشراً أن مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الشرق الأوسط عام 1991 بلغت نحو 16.4 مليار دولار.
- يستتبع ذلك دفع عمليات التنمية والنمو في تلك الدول بما يؤدى إلى رفع مستوى معيشة شعوبها وإحساسها بالأثر الاقتصادى للسلام .

- كما أن استقرار المنطقة يؤدى إلى تدفق رؤوس الأموال إليها ، سواء الأجنبية أو الوطنية المهاجرة إلى الخارج ، خاصة أن منطقة الشرق الأوسط مصنفة ضمن الدول المرتفعة المخاطر سياسيًا واقتصاديًا وتمويليًا مما دفع رؤوس الأموال الدولية والمحلية بالابتعاد عنها . وذلك حيث تقدر الاستثمارات العربية خارج الوطن العربى بنحو 670 مليار دولار ، بينما الاستثمارات العربية الخاصة داخل الوطن العربى نحو 11.9 مليار دولار55(عام 1990) .
- إن قيام أى تكتل اقتصادى يؤدى بلا شك إلى فائدة لجميع الأطراف المشتركة فيه ، ولكن مدى هذه الاستفادة يختلف بين دولة وأخرى وفق عوامل متعددة . ويأتى في مقدمة هذه الفوائد لمختلف دول السوق ، زيادة حجم السوق أمام إنتاج الدول الداخلة فيه مما يؤدى إلى زيادة تصريف الإنتاج ، كما أن التكتلات الاقتصادية تؤدى إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل والاستفادة من المزايا النسبية المتاحة في دول السوق بما يؤدى إلى خفض التكاليف ومن ثم إلى زيادة العائد من الإنتاج . وفي ذات الوقت تؤدى زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة وتحسين نوعية الإنتاج وذلك عن طريق تبادل المعرفة والتكنولوجيا بين دول السوق .
- كما أن قيام سوق شرق أوسطية بين الدول العربية / أو بين دول عربية وإسرائيل سيؤدى إلى تحقيق هدف إسرائيل في أن تصبح جزء فاعل من نسيج المنطقة وهذا ما لم تؤدى إليه الحروب ، وبالطبع في ذلك قبول لإسرائيل من دول المنطقة ودول العالم القريبة من الدول العربية – دينًا وفكرًا – وبما يؤدى إلى أن تصبح كيان طبيعى غير شاذ في المنطقة الشرق أوسطية وهو ما لم تحققه حتى الآن .
- داخل مجموعة دول السوق الشرق أوسطية سيتم علاج عدد من المشاكل والاتفاق بخصوصها بما يخدم دول السوق ومن ضمنها قضايا المياه ، وحركة العمالة ، والحدود المشتركة . حيث يصبح هدف دول السوق زيادة نقاط الالتقاء وتدنيه نقاط الخلاف بما يخدمها اقتصاديًا واجتماعيًا .

---

(55) بنك مصر ، " اتفاقية السلام وانعكاسها على مستقبل التعاون الاقتصادى في منطقة الشرق الأوسط " ، مرجع سابق ، ص 35 .

التنمية داخل دول السوق الشرق أوسطية :

السلام في الشرق الأوسط يؤدى إلى قيام السوق الشرق أوسطية ، كما أن قيام السوق الشرق أوسطية يدعم السلام ويقويه – هكذا الافتراض – ومع استتباب السلام تقل الاحتياجات العسكرية ويتدنى الإنفاق العسكرى في دول المنطقة . ولاشك أن ما يتم توفيره من الإنفاق العسكرى يوجه إلى جوانب التنمية المختلفة في دول المنطقة التى هى في أمس الحاجة إلى تمويل عمليات التنمية بها .

ويتتبع تطور الإنفاق العسكرى في دول المنطقة ، يتبين من الجدول (7-1) أن العالم العربى قد زاد إنفاقه العسكرى من نحو 2.44 مليار دولار عام 1970 إلى نحو 50 مليار دولار عام 1990 بأسعار الدولار الثابت عام 1985 ، وقد احتلت المملكة العربية السعودية المكانة الأولى في الإنفاق العسكرى حيث زاد من 462 مليون دولار عام 1970 إلى نحو 15.93 مليار دولار عام 1990 بمتوسط قدره 12.4 مليار دولار سنويًا في الوقت الذى احتلت فيه الصومال المركز الأخير ، حيث لم يتعد إنفاقها كمتوسط للفترة 1970 – 1990 نحو 39 مليون دولار .

وبتحليل الأهمية النسبية للأنفاق العسكرى في الناتج القومى الإجمالى والإنفاق العام يتبين من الجدول (7-2) ، أن نسبة الإنفاق العسكرى إلى الناتج القومى الإجمالى قد بلغت أقصاها في العراق بنسبة 20٪ ، ثم السعودية بنسبة 17.7٪ ، وبالنسبة للأنفاق العسكرى إلى الأنفاق العام جاءت سوريا في المركز الأول بنسبة 69.8٪ ، ثم عمان بنسبة 41.4٪ ، في الوقت الذى بلغت فيه نسبة الإنفاق العسكرى إلى الدخل القومى في إسرائيل نحو 8.4٪ وذلك عام 1990 ، و25.2٪ من جملة الأنفاق العام خلال نفس العام .

ومما لاشك فيه أن تخفيض الأنفاق العسكرى العربى والإسرائيلي أحد الاتجاهات الهامة والضرورية في إتاحة قدر من الموارد المالية لدفع عملية التنمية ، خاصة وأن هذا الأنفاق قد استقطع نسب متفاوتة من الناتج القومى الإجمالى للدول العربية وإسرائيل ، ومن الجدول (7-3) يتبين أن قيمة الأنفاق العسكرى قد بلغ في الدول العربية مجتمعه عام 1988 نحو 112.3 مليار دولار ويقيم تراوحت بين 60

مليون دولار في لبنان ، و75 مليار دولار في العراق . وهو ما يشير إلى ما يمكن أن يوفره تخفيض الأنفاق العسكرى العربى من أموال يمكن أن تلعب دورًا هامًا في دفع عملية الاستثمار في مجالات التنمية المختلفة . ووفقًا لهذا الاتجاه فقد تم تقدير الفائض المالى في حالة خفض الإنفاق العسكرى في الدول العربية وإسرائيل بنسبة 25٪ ، و59٪ عما كان عليه هذا الإنفاق عام 1988 والتى تتضح من الجدول (7-3) . حيث يتبين أن خفض الأنفاق العسكرى في الدول العربية بنسبة 25٪ يتيح نحو 28 مليار دولار في الدول العربية مجتمعه وبينما يتراوح بين 15 مليون دولار كحد أدنى في لبنان ونحو 18.7 مليار دولار في العراق . ويرتفع هذا التقرير إلى نحو 37.5 مليار دولار في العراق و30 مليون دولار في لبنان إذا ما تم خفض الأنفاق العسكرى في الدول العربية بنسبة 50٪ عما كان عليه هذا الأنفاق عام 1988 .

وفي إسرائيل فإن خفض الأنفاق العسكرى بنسبة 25٪ يتيح نحو 1125 مليون دولار ونحو 2250 مليون دولار إذا ازداد خفض الإنفاق العسكرى إلى نسبة 50٪ وبالطبع ستوجه تلك الأموال إلى الاستثمارات الإنتاجية والخدمية المدنية في تلك الدول ، مما يتيح لها تحقيق معدلات نمو أعلى كثيرًا مما تحققه حاليًا . هذا بالإضافة إلى التخلص من عبء الاقتراض الخارجى .

وجدير بالذكر أن قيمة الاستثمارات الزراعية العربية بلغت نحو 62.8 مليار دولار في إطار خطط التنمية القومية العربية للفترة 1981-1985 بمتوسط قدره 12.6مليار دولار وهو ما يشير إلى أن خفض الأنفاق العسكرى العربى بنسبة 25٪ في عام واحد 1988 . يتيح ما يمثل 2.5 مرة جملة الاستثمارات العربية الزراعية السنوية ترتفع هذه النسبة إلى نحو 4.7 مرة من جملة الاستثمارات الزراعية العربية السنوية إذا ما تم خفض الأنفاق العسكرى العربى بنسبة 50٪ وهو الأمر الذى يؤدى بالتالى إلى تغيرات مرغوبة في مجال معدلات التنمية الزراعية وتحسين حياة المجتمع الريفي والتأثير في حجم القوى العاملة الزراعية وما لهذه التغيرات الهيكلية من تأثيرات في مسارات الغذاء في الوطن العربى وأيضًا ما يمكن أن يحدث من تغير هيكلى في التقنيات الحديثة في وسائل الإنتاج الزراعى باتجاه الاستخدام

التكنولوجي وتحويل الزراعة العربية إلى نظم الزراعات المتطورة .

جدول (7-1)

الإنفاق العسكرى في الدول العربية بأسعار الدولار الثابت لعام 1985 وأسعار الصرف عام 1985

بالمليون دولار

السنوات / الدول	1970	1975	1980	1985	1990	المتوسط
السعودية	462	4122	17875	20083	15926	12427
الكويت	125	623	937	1537	1435	981
الإمارات	18	34	1232	2053	1594	1050
عمان	41	761	959	2351	1640	1174
البحرين	11	16	161	156	210	110
العراق	432	1488	2987	12070	12523	5801
مصر	605	2049	1658	2648	4572	2236
سوريا	161	705	3343	2739	5453	2004
الأردن	91	135	332	539	689	359
لبنان	94	212	102	93	106	130
الجزائر	87	183	481	853	1499	574
ليبيا	199	698	3449	3573	1708	2012
المغرب	41	154	404	592	846	392
تونس	13	33	87	394	386	106
الصومال	26	32	74	29	20	39
دول عربية أخرى	42	103	459	565	870	472
جملة الدول العربية	2448	11278	34530	50375	49955	29757
إسرائيل	2016	3160	2218	5249	3807	4593
تركيا	1448	2980	2211	2467	3418	2465
إيران	567	4735	3822	4777	4924	3925

المصدر : عبد الرزق فارس الفارس ، السلاح والخبز ، الإنفاق العسكرى والتنمية في الوطن العربى 1971-1990 ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد الخامس ، بيروت 1993 .

جدول (7-2)

الأهمية النسبية للإنفاق العسكرى إلى جملة الناتج القومى والإنفاق العام في الدول العربية وبعض دول الجوار في السنوات 1970 ، 1980 ، 1990

٪

الدول	٪ الإنفاق العسكرى للناتج القومى			٪ الإنفاق العسكرى للإنفاق العام		
	1970	1980	1990	1970	1980	1990
السعودية	11.8	16.6	17.7	27.5	26.7	38.5
الكويت	3.9	3.5	6.5	7.6	11.0	9.5
الإمارات	(-)	5.8	4.7	(-)	41.4	40.7
عمان	11.6	19.7	15.8	60.2	49.6	41.4
البحرين	(-)	4.8	5.0	(-)	15.7	13.1
العراق	11.2	6.3	20.0	27.6	(-)	(-)
مصر	16.2	6.5	4.6	32.4	15.7	10.7
سوريا	11.9	17.2	13.0	37.6	35.8	69.8
الأردن	17.8	13.8	10.9	41.0	35.8	32.7
لبنان	2.8	4.1	(-)	17.4	22.3	(-)
الجزائر	2.1	2.1	1.5	8.1	13.8	9.5
ليبيا	4.1	10.0	8.6	9.9	26.6	29.2
المغرب	2.6	6.3	4.5	12.4	20.8	21.1
تونس	1.6	2.2	3.2	5.4	11.1	7.4
جملة الدول العربية	7.2	10.8	9.9	25.3	24.3	25.9
إسرائيل	23.8	25.0	8.4	47.6	36.8	25.2
تركيا	4.3	4.3	4.9	20.4	18.2	17.2
إيران	6.6	5.4	(-)	26.1	19.7	(-)
متوسط العالم	6.2	5.3	4.9	32.8	18.6	17.4

* بيانات غير متوفرة

المصدر : عبد الرزق فارس الفارس ، السلاح والخبز ، مصدر سابق .

جدول (7-3)

فائض خفض الإنفاق العسكرى العربى والإسرائيلى بنسبة 25٪ و50٪ بالمقارنة بالإنفاق العسكرى العربى عام 1988

الدولة	الناتج القومى (مليار دولار)	الإنفاق الدفاعى (مليار دولار)	فائض الإنفاق الدفاعى (مليون دولار)	
			نسبة خفض 25٪	نسبة خفض 50٪
عمان	6.2	1.50	375	750
الإمارات	23.20	1.60	400	800
قطر	4.80	0.17	42	85
البحرين	4.00	0.14	35	70
السعودية	74.30	16.24	4060	8120
الكويت	18.80	1.55	387	775
العراق	36.57	75.00	18750	37500
لبنان	11.25	0.06	15	30
سوريا	29.73	3.95	987	1975
الأردن	4.96	0.75	187	375
مصر	62.94	5.64	1410	2820
السودان	8.00	0.39	97	195
ليبيا	23.30	1.40	350	700
تونس	9.58	0.52	130	260
الجزائر	73.47	1.20	300	600
المغرب	17.80	0.96	240	480
موريتانيا	0.71	0.40	100	200
دول عربية أخرى	7.16	0.84	210	420
جملة الدول العربية	416.77	112.31	28077	56155
إسرائيل	–	4.50	1125	2250

هيكل التجارة الخارجية العربية والسوق الشرق أوسطية :

اتسمت التجارة الخارجية العربية خلال الحقبة الماضية بالعديد من السمات العامة والتى تمثلت بشكل أساسي في :

1- ضعف معدلات الأداء العام .

2- الضآلة البالغة في الثقل الدولى .

3- هيمنة النفط على الصادرات العربية .

4- التركيز النوعى في الصادرات العربية واعتمادها على عدد محدود من السلع الأولية أو المواد الخام الكثيرة التعرض للتقلبات السعرية .

ففيما يتعلق بضعف معدلات الأداء العام فقد انخفض معدل تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية من 210٪ إلى 90٪ فقط عام 1986 وان عاد للارتفاع ليسجل 128٪ عام 1990 . وبالتالى فقد انخفض أيضًا معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية والذى بلغ في أفضل حالاته نحو 30٪ .

وفيما يتعلق بالضآلة البالغة في مساهمة التجارة الخارجية العربية في التجارة الدولية فإن جملة التجارة العربية (صادرات + واردات) لم تتعد 3.5٪ من جملة التجارة العالمية في أوائل التسعينات ، ليس هذا فقط بل إن هذه النسبة رغم ضآلتها تنخفض بدرجة كبيرة إذا ما تم استبعاد الصادرات العربية من النفط إلى حد القول أن التجارة الخارجية العربية ليس لها أى نوع من التأثير في مجريات الشئون التجارية الدولية ، فهى تجارة مجزأة ، مبعثرة بين أطراف أن لم تتبع سياسات تجارية متضاربة فإنها على الأقل ليس بينهم أى جهد تنسيقى لهذه السياسات .

ومن الواضح عند التعرض لدراسة هيكل التجارة الخارجية العربية ان هناك هيمنة نفطية بدأت بشكل كبير منذ حرب 1973 إلا أن عصر السيادة النفطية والفوران النفطى بدأ يتراجع تدريجيًا حيث تراجعت الأهمية النسبية للصادرات النفطية من حوالى 92٪ من جملة الصادرات العربية في أوائل الثمانينات إلى نحو 70٪ في

نهاية تلك الفترة والذى رجع بصفة أساسية إلى الانخفاض الكبير في العائدات النفطية من ناحية ، وارتفاع عائدات التصدير من المنتجات غير النفطية والتى زادت من 19 مليار دولار كانت تمثل 8.2٪ من جملة الصادرات العربية عام 1980 إلى 42 مليار دولار مثلت 45.6٪ عام 1988 ، وبالإضافة إلى ذلك فان من أهم سمات التجارة الخارجية العربية خلال الفترة السابقة يتمثل في التركيز النوعى في الصادرات العربية واعتمادها على عدد محدود من السلع الأولية أو المواد الخام ويعتبر هذا التركيز النوعى للصادرات العربية من أهم مشكلات التنمية خاصة في الدول العربية . ومن الجدول (7-4) يتبين ان الصادرات العربية من الوقود قد مثلت نحو 88.5٪ - 100٪ من صادرات الدول النفطية كمتوسط للفترة 1979 - 1981 ، وبين ما يصل إلى نحو 76٪ من صادرات بعض الدول مثل سوريا و59.2٪ في مصر كمتوسط لنفس الفترة ، تغيرت هذه الصورة تغيرًا طفيفًا في الفترة 1987 -1989 حيث تراوحت نسبة صادرات الوقود في الدول النفطية بين 79٪ - 98٪ وبين 20٪ - 30٪ في بعض الدول غير النفطية كمتوسط لتلك الفترة .

وجدير بالذكر أن الصادرات العربية الأخرى (عدا الوقود) لا تخرج عن كونها سلع وخامات تقليدية أولية محدودة العدد فهى غالبًا أما خامات استخراجية كالحديد والفوسفات والنحاس أو منتجات زراعية نباتية كالقطن والفاكهة والخضر أو حيوانية كالماشية والضآن والأسماك .

وهذا ما يؤكد أن التركيز النوعى للصادرات العربية في نطاق الوقود والسلع والخامات الأولية سمة أساسية للتجارة العربية تؤدى إلى العديد من المخاطر والتقلبات السوقية .

وان كانت هناك بعض المحاولات لزيادة إسهام السلع المصنعه في التجارة العربية في الدول كالمغرب وتونس ومصر والسعودية إلا أن مجرد الإبقاء على تلك الاسهامات أمرًا ضعيف الاحتمال في ضوء أوضاع التكتل الدولى والمنافسة الشديدة في ضوء فتح الأسواق العالمية واتفاقية التجارة الدولية .

التجارة الخارجية السلعية :

تتسم التجارة الخارجية وخاصة السلعية في منطقة الشرق الأوسط بخصائص معينة سواء فيما يتعلق بحجم هذه التجارة (صادرات + واردات) أو بهيكل هذه التجارة . ومن الجدول (7-5) يتبين أن العجز في الميزان التجارى سمة أساسية لدول المنطقة والذى بلغ عام 1991حده الأدنى في المملكة الأردنية بنحو 1.6 مليار دولار في الوقت الذى بلغ فيه عجز الميزان التجارى السلعى 7.4 مليار دولار في تركيا بينما حقق الميزان التجارى السلعى في سوريا في نفس العام فائضًا بلغ نحو 2.6 مليار دولار .

ومن جهة أخرى وكما تم الإشارة فإن هناك درجة كبيرة من التركيز النوعى في صادرات وواردات دول المنطقة فالصادرات تتركز بدرجة كبيرة في المواد الخام والسلع الأولية في كل من مصر والأردن وسوريا وإيران وتنخفض حدة التركيز في تركيا وإسرائيل بدرجة كبيرة حيث يتبين أن 60٪ من الصادرات السلعية المصرية تمثلت في الوقود والمعادن والسلع الأولية وتصل هذه النسبة إلى 54٪ و77٪ و97٪ في كل من الأردن وسوريا وإيران وتنخفض النسبة في تركيا إلى نحو 33٪ وذلك في عام 1991 وتصل هذه النسبة إلى حدها الأدنى في إسرائيل حيث لم تمثل صادراتها من المواد الأولية والوقود سوى 12٪ فقط من جملة الصادرات السلعية الإسرائيلية في نفس العام .

وتشير بيانات نفس الجدول أن صادرات إسرائيل من الآلات والمعدات تصل إلى نحو 24٪ من جملة صادراتها السلعية في الوقت الذى لم تتعد هذه النسبة في الدول الأخرى بالمنطقة 6٪ فقط في تركيا . أيضًا فاقت الصادرات الإسرائيلية من السلع المصنعة الأخرى والمنسوجات والملابس مثيلاتها في الدول المذكورة فيما عدا تركيا حيث بلغت في إسرائيل نحو 71٪ وفي كل من مصر والأردن وسوريا وتركيا وإيران نحو 67٪ ، 48٪ ، 38٪ ، 97٪، 7٪ لكل على الترتيب .

جدول (7-4)

نسبة الاعتماد على السلع الأولية في الصادرات العربية خلال الفترتين 1979-1981 ، 1987-1989

٪

الدول	1981-1979		1989-1987		
	جميع السلع	الوقود	غير الوقود	جميع السلع	الوقود	غير الوقود
دول نفطية						
البحرين	97.3	93.5	3.8	89.9	79.4	10.5
العراق	99.5	99.1	0.4	99.0	97.582.4	1.5
الكويت	89.4	88.5	0.9	83.7	82.4	1.3
عمان	96.2	95.0	1.2	99.8	95.8	4.0
قطر	69.7	94.0	2.7	89.8	89.6	0.2
السعودية	99.3	99.1	0.2	94.3	91.9	2.4
الإمارات	97.3	95.9	1.4	82.6	79.0	3.6
الجزائر	99.9	98.7	1.5	96.9	95.8	1.1
ليبيا	99.7	99.7	3.0	97.7	97.4	0.3
دول غير نفطية						
الأردن	59.3	–	59.3	47.8	0.1	47.7
سوريا	92.3	76.4	15.9	54.7	38.8	15.9
مصر	87.9	59.2	28.7	82.5	34.1	48.8
موريتانيا	99.8	3.2	96.6	99.0	0.6	98.4
المغرب	70.6	4.4	66.2	51.6	2.4	49.2
الصومال	99.6	2.0	97.6	99.4	0.4	99.0
السودان	99.0	2.5	96.5	96.0	0.2	95.8
تونس	65.5	52.0	13.5	34.0	19.8	14.2

المصدر : الأمم المتحدة ، الاونكتاد الثامن – تقرير مقدم في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والبيئة ، نيويورك 1992

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، استشراف صورة الزراعة العربية لعام 2000 ، الخرطوم ، يناير 1994

جدول (7-5)

هيكل التجارة للدول عام 1991

الدول	تجارة السلع (ملايين الدولارات)		النسبة المئوية من واردات السلع					النسبة المئوية من صادرات السلع				
	صادرات	واردات	أغذية	وقود	سلع أولية	آلات ومعدات	مصنوعات أخرى	وقود ومعادن	سلع أولية	آلات ومعدات نقل	مصنوعات أخرى	منسوجات وملابس
مصر	3887	7862	29	3	10	24	34	40	20	1	40	27
الأردن	879	2507	26	14	4	18	37	38	16	1	44	4
سوريا	5594	3002	17	18	7	26	32	32	62	15	1	23
لبنان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تركيا	13594	21038	7	21	12	29	31	7	26	6	61	36
إيران	15916	21688	13	صفر	5	44	38	90	7	صفر	4	3
إسرائيل	11891	16753	7	8	5	32	49	49	2	10	24	64

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية في العالم ، 1993.

ومن جهة أخرى فإن هيكل واردات بعض دول منطقة الشرق الأوسط وكما تبين من الجدول (7-5) قد تميز بارتفاع نسبة الواردات من الآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأخرى حيث مثلت مجتمعه في كل من مصر والأردن وسوريا نحو 58٪ ، 55٪ ، 58٪ على الترتيب بينما بلغت تلك النسب نحو 60٪ ، 82٪ ، 81٪ في كل من تركيا وإيران وإسرائيل . وفي نفس الوقت فقد فاقت نسبة الواردات العربية من الأغذية إلى حد كبير الواردات الغذائية في تركيا وإيران وإسرائيل ففي الوقت الذى بلغت فيه نسبة تلك الواردات الغذائية إلى جملة الواردات في مصر والأردن وسوريا بين 17٪ ، 29٪ بلغت نسبة تلك الواردات في إسرائيل نحو 7٪ فقط من جملة وارداتها السلعية .

وباستقراء جدول (7-6) يتبين أن جملة قيمة الصادرات السلعية في بعض الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وهى مصر والأردن وسوريا قد بلغت مجتمعة نحو 10.4 مليار دولار في الوقت التى بلغت قيمة الصادرات السلعية في تركيا وإيران وإسرائيل نحو 13.6 مليار دولار ، 15.9 مليار دولار ، 11.9 مليار دولار على الترتيب تمثل نحو 131٪ ، 153.6٪ ، 114.8٪ على الترتيب من جملة قيمة الصادرات السلعية للدول العربية الثلاث مجتمعة .

وفي جانب الواردات السلعية بلغت جملة الواردات السلعية للدول العربية نحو 13.4 مليار دولار عام 1991 بينما بلغت تلك الواردات في تركيا وإيران وإسرائيل نحو 21 مليار دولار ، 21.7 مليار دولار ، 16.8 مليار دولار تمثل على الترتيب 157.3٪ ، 162.2٪ ، 125.3٪ من جملة الواردات السلعية في الدول العربية المذكورة .

وبصفة عامة فإن حجم التجارة السلعية في تركيا وإيران وإسرائيل يمثل على الترتيب نحو 145.9٪ ، 158.5٪ ، 120.7٪ من جملة حجم التجارة السلعية للدول العربية الثلاث مجتمعة في عام 1991 .

جدول (7-6)

التجارة السلعية (صادرات وواردات)في بعض دول منطقة الشرق الأوسط عام 1991

الدول	تجارة السلع (مليون دولار)		
	صادرات	واردات	حجم التجارة السلعية
جمهورية مصر العربية	3887	7862	11749
الأردن	879	2507	3386
سوريا	5594	3002	8596
جملة الدول العربية الثلاثة	10360	13371	23731
تركيا	13594	21038	34632
٪ من جملة الدول العربية الثلاثة	131.2	157.3	145.9
إيران	15916	21688	37604
٪ من جملة الدول العربية الثلاثة	153.6	162.2	158.5
إسرائيل	11891	16753	28644
٪ من جملة الدول العربية الثلاثة	114.8	125.3	120.7

المصدر: جمعت وحسبت من :

- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، 1993 .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،" استشراف صورة الزراعة العربية لعام 2000" ، الخرطوم ، يناير 1994 .

التجارة الخارجية الزراعية العربية والإسرائيلية :

على الرغم من ضآلة مساهمة التجارة الخارجية العربية بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة إلى حجم التجارة العالمية ، فإن الصادرات الزراعية لازالت تمثل أحد المصادر الهامة لتوفير النقد الأجنبي في العديد من الدول العربية . ومما لاشك فيه أن الحجم النسبي للصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية إنما يعكس إلى حد كبير مدى قوة وسلامة الأداء العام ليس للقطاع الزراعى فقط وإنما للنظام الاقتصادى بصفة عامة .

ومن الجدول (7-7) - الذى يوضح البيانات الخاصة بالصادرات والواردات الزراعية في 20 دولة عربية - يتبين أنه على الرغم من زيادة قيمة الواردات الزراعية العربية من نحو 21.4 مليار دولار عام 1990 إلى نحو 30.04 مليار دولار عام 2000 وبمعدل نمو سنوى نحو 5.9٪ ، إلا أنها تعد على درجة معقولة من الاستقرار خاصة بالمقارنة بما كانت عليه الواردات العربية الزراعية في فترة السبعينات من نمو سريع بلغ نحو 23٪ خلال تلك الفترة .

ومن جهة أخرى فإن الصادرات الزراعية العربية قد زادت من نحو 6 مليار دولار عام 1990 إلى نحو 7.5 مليار دولار عام 2000 بمعدل نمو سنوى 3٪ ومعدل زيادة بلغ نحو 1.25٪ بالمقارنة بما كانت عليه عام 1990.

ويوضح نفس الجدول أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية بلغت في الدول العربية مجتمعه نحو 28.4٪ عام 1990 انخفضت إلى 25.9٪ عام 1996 ثم 25.1 ٪ عام 2000 ويرجع ذلك بالطبع إلى عدم مواكبة الصادرات للواردات من سلع الغذاء الأساسية خلال تلك الفترة . وجدير بالذكر أن بعض الدول العربية قد حققت زيادة في نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية مثل دول الخليج العربى فيما عدا العراق. هذا في الوقت الذى انخفضت فيه تلك النسبة بين عامى 1996 ، 2000 كما في العراق والمغرب والسودان والصومال وقد يرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادى في بعض تلك الدول أو انخفاض قيمة العملة الوطنية كما في مصر .

جدول (7-7)
الصادرات والواردات الزراعية العربية (1990،1995-2000)

بالمليون دولار

الدولة	الصادرات الزراعية							معدل النمو السنوى ٪			الواردات الزراعية							معدل النمو السنوى ٪		
	1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000	95-90	96-2000	99-2000	1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000	95-90	96-2000	99-2000
الأردن	564	536	527	548	478	373	334	1-	0.8-	10.5-	736	800	1198	1030	839	843	918	1.7	6.4-	8.9
الإمارات	490	570	682	713	213	223	548	3.1	5.3-	145.7	1602	2241	2246	2368	3072	3134	2958	6.9	7.1	5.6-
البحرين	6	68	56	52	81	102	107	62.5	17.6	4.9	247	417	462	457	529	461	449	11-	0.7-	2.6-
تونس	649	779	758	1179	1154	1380	1595	3.7	20.4	15.6	631	1129	1039	1480	1505	1323	1922	12.3	16.6	45.3
الجزائر	78	118	163	58	73	105	111	8.6	9.2-	5.7	2724	3602	3021	3106	3163	2686	2782	5.7	2-	3.6
جيبوتى	6	12	14	16	17	18	19	14.9	7.9	5.6	107	110	111	112	117	117	119	0.6	1.8	1.7
السعودية	453	821	438	822	500	530	841	12.6	17.7	58.7	3888	4595	5280	5067	5188	5263	5174	3.4	0.5-	1.7-
السودان	264	492	565	533	533	440	202	13.3	22.7-	54.1-	336	369	558	532	526	413	1213	1.9	21.4	193.7
سوريا	605	177	742	936	816	647	571	21.8-	6.3-	11.7-	807	96	808	905	775	846	822	34.7-	0.4	2.8-
الصومال	81	35	28	20	25	5	5	15.4-	35-	0	85	72	73	69	62	52	46	3.3-	10.9-	11.5-
العراق	60	8	10	18	22	7	7	33.2-	8.5-	0	1852	1073	923	1427	1425	1603	1720	10.3-	16.8	7.3
عمان	97	160	161	338	361	301	324	10.5	19.1	7.6	455	494	523	836	960	788	823	1.1	12	4.4
قطر	91	163	3	3	3	122	125	12.4	154.1	2.5	282	399	269	296	309	641	672	7.2	25.7	4.8
الكويت	105	35	216	167	217	115	78	19.7-	22.5-	32.2-	751	1352	1221	1352	1388	1130	1276	12.5	1.1	12.9
لبنان	125	84	98	129	102	142	135	7.6-	8.3	4.9-	536	821	934	1511	1320	1430	1223	8.9	7	14.5-
ليبيا	26	47	168	35	49	57	299	12.6	12.3	424.6	1479	1183	1234	1619	2297	499	1978	4.4-	12.5	296.4
مصر	228	457	421	842	483	572	579	14.9	8.3	1.2	3180	1797	2194	3285	3030	3715	3659	10.8-	13.6	1.5-
المغرب	1936	877	1032	843	965	1455	1569	14.6-	11	7.8	814	2037	1912	1549	1877	1254	1431	20.1	7-	14.1
موريتانيا	176	247	244	250	246	15	15	7	50.2-	0	126	170	31	136	129	107	72	6.2	23.7	32.7-
اليمن	48	60	43	112	90	52	86	4.6	18.9	65.4	800	700	660	846	751	764	779	2.6-	4.2	2-
إجمالي	6088	5746	6389	7614	6428	6661	7550	1.1-	4.3	13.3	21438	23457	24697	27983	29262	27069	30036	1.8	5	11

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربى ، عام **2001**

وبإلقاء الضوء على واقع الصادرات والواردات الزراعية في إسرائيل خلال نفس الفترة مقارنة بالدول العربية يتبين أن الصادرات الزراعية الإسرائيلية قد زادت من نحو 862 مليون دولار عام 1980 إلى نحو 2.2 مليار دولار عام 1990 بزيادة نحو 140٪ عما كانت عليه تلك الصادرات في العام الأول . وقد مثلت الصادرات الزراعية الإسرائيلية نحو 25٪ من جملة الصادرات الزراعية في الدول العربية مجتمعة زادت هذه النسبة إلى 37٪ عام 1990 مما يعنى أن الصادرات الزراعية الإسرائيلية تمثل ما يزيد ثلث الصادرات الزراعية لعشرين دولة عربية مجتمعة مما يشير - مقارنة بالمساحة المنزرعة والإنتاج الزراعى في كل من الدول العربية وإسرائيل - إلى مدى الأداء الاقتصادى بصفة عامة والزراعى صفة خاصة في إسرائيل مقارنة بالدول العربية .

وتجدر الإشارة إلى انه في الوقت الذى بلغت فيه نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية العربية نحو 25.1٪ عام 2000 تعدت هذه النسبة في إسرائيل نسبة 100٪.

ومما سبق فإن واقع التجارة الخارجية العربية والإسرائيلية بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة يثير العديد من الدلالات التى يجب أن تكون موضع اهتمام ودراسة دقيقة .

ومن ذلك يتضح مدى قوة القطاع الزراعى الإسرائيلي حيث يحقق صادرات بما قيمته نحو 2.24 مليار دولار عام 1991/90 ، بينما الدول العربية الثلاث الرئيسية للسوق الشرق أوسطية لم تحقق سوى 1.27 مليار دولار مجتمعه خلال نفس العام ، بما نسبية 56.6٪ من الصادرات الزراعية الإسرائيلية .

وهذا أيضًا يعنى أن هناك إمكانية لتدفق فائض الصادرات الزراعية الإسرائيلية إلى دول السوق الشرق أوسطية وبما قد يؤدى إلى تغير في هيكل القطاع الزراعى والتركيب المحصولى في بلدان السوق .

والتغير في هيكل القطاع الزراعى العربى (التركيب المحصولى بصفة أساسية)

سينصب على جوانب معينة ومن ثم فأن له عدد من الاحتمالات التى منها :

أولاً : اتجاه التركيب المحصولى نحو محاصيل نحو محاصيل الاستهلاك المحلى اعتمادات على الواردات الزراعية من إسرائيل . وبالتالى تنخفض الصادرات الزراعية العربية .

ثانيًا : اتجاه التركيب المحصولى نحو محاصيل زراعية غير منافسة للإنتاج الزراعى الإسرائيلي – ذلك لما يتميز به الإنتاج الزراعى الإسرائيلي من قدرة تنافسية أكبر . وبالتالى سيتجه إلى التوسع في المحاصيل التقليدية ، واستمرار اعتماد الصادرات عليها .

ثالثًا : الاتجاه إلى إنتاج وتصدير سلع زراعية معينة إلى إسرائيل لتتولى تصنيعها أو إعدادها لإعادة التصدير ، وبالتالى يتزايد عائد الصادرات الزراعية الإسرائيلية على حساب الزراعة العربية .

رابعًا : إعادة توزيع التركيب المحصولى بين دول المنطقة وفقًا لمبدأ الميزة النسبية ،وسيرتبط بذلك ما سوف يقوم على نوعيات الإنتاج الزراعى من عمليات تصنيعية وتسويقية مكملة وهذا ما نتميز فيه إسرائيل عن عديد من الدول العربية الداخلة في السوق .

مخاطر السوق الشرق أوسطية :

يرى البعض – ومن ضمنهم مؤيدى السوق الشرق أوسطية – أنه في ظل الأوضاع العربية والدولية الراهنة فأن إسرائيل ستحقق أهداف اقتصادية كبيرة على حساب العرب[56].

كما أن التعاون الإقليمى الشرق أوسطى من المتوقع أن يكون على حساب التعاون العربى أو البديل الأساسي للتعاون العربى ، وبمعنى آخر سيتقلص التعاون العربى .

وهنا يطرح السؤال التالى نفسه ، هل الشرق أوسطية ستكون بديل للنظام العربى ، ذلك لأن إسرائيل داخل السوق الشرق أوسطية لن يكون دورها هامشى ، كما أنها لن

(56) محمد سعد أبو عامود (دكتور) ، " الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربى " ، مرجع سابق .

تمكن من قيام تكتل عربي قوى يؤثر على المصالح الإسرائيلية داخل السوق - المقصود إسرائيل ومن ورائها من قوى أجنبية -.

والسوق الشرق أوسطية ستلغى أدوارًا مؤثرة لأقطار عربية لها انتمائها القومى العربى، وذلك في سياق تفاعلات اقتصادية وسياسية مستجدة على المنطقة ، ومن أخطر تلك المستجدات عزل مصر وتهميش دورها الاقتصادى والسياسي والقومى في المنطقة العربية[57].

كما أن قيام السوق الشرق أوسطية سيؤدى إلى منافسة بل صراع اقتصادى لتدنية القوى العربية وزيادة القوى الإسرائيلية ، ومن ضمن مجالات الصراع ، التقليل من أهمية قناة السويس، وإنشاء بدائل لها - سواء بحرية أو برية - وذلك لتقليل دور مصر في التجارة العالمية، كذلك التنافس في جذب رؤوس الأموال بين إسرائيل ومصر ولبنان ، وستفوز إسرائيل حيث أن معظم رؤوس الأموال تخضع لسيطرة يهودية بصورة أو بأخرى .

والمنافسة السياحية القائمة حاليًا بين مصر وإسرائيل ستزداد حدتها وتتدنى أسلحتها من الجانب إليهودى .

هذا بالإضافة إلى أن الطاقة الاستيعابية الضخمة للأسواق العربية ستصبح متاحة أمام تجارة إسرائيل الخارجية (الصادرات الإسرائيلية) .

وفي ظل سوق شرق أوسطية ستتوزع الأدوار الاقتصادية وفقًا للمبادئ الاقتصادية - الميزة النسبية ، التخصص وتقسيم العمل ، منطقة الموارد ... - وبالتالى ستتخصص معظم الدول العربية في الصناعات الأساسية التحويلية والاستهلاكية والبتروكيماوية بينما تتخصص إسرائيل في الصناعات المتطورة (مرحلة ما بعد التصنيع السابق الإشارة إليها) ، وفي ذلك تكريس للتبعية والتخلف وخلق فجوة في معدلات النمو ومستويات التنمية بين الدول العربية وإسرائيل .

---

(57) بنك مصر ، " اتفاقية السلام وانعكاسها على مستقبل التعاون الاقتصادى في منطقة الشرق الأوسط " ، مرجع سابق ، ص 37 .

رفض السوق الشرق أوسطية :

وإذا أردنا أن نضع ذلك في صيغة سؤال فهو هل نستطيع فعلاً رفض قيام السوق الشرق أوسطية كمبدأ ؟

وفي محاولة لإلقاء الضوء على جوانب السؤال وليس الإجابة عليه ، فأننا نشير إلى النواحى التالية :

- القبول بمبدأ الأرض مقابل السلام ، ألا يرتبط ذلك بالسوق الشرق أوسطية ؟.
- اتفاقية السلام الثنائية ، ألا تتضمن قيام تعاون اقتصادى وانفتاح ثنائي ومتعدد ؟.
- الوضع العربى الراهن ، هل يمكن من فرض بديل للسوق الشرق أوسطية ؟ وهل هناك استراتيجية عربية لتحسين العلاقات العربية ؟.
- ما هو العمل تجاه القوى الدولية والعالمية العاتية والتى تؤيد التعاون الإقليمى – بل وتفرضه – وتقصر المساعدات والقروض على التجمعات الإقليمية ؟.

ملاحظات ختامية

من الواضح أن موضع السوق الشرق أوسطية وما يرتبط به من آثار متعددة تمس مختلف الجوانب أكبر من أن يتم تناوله في دراسة فردية ، ولكن أردنا أن نعطى بعض الملامح والملاحظات التى تحتاج إلى دراسة ووقت ، ومنها :

- أن هناك عصراً جديداً ونظامًا دوليًا جديداً ، ولابد أن ندخله ونتعايش معه وذلك بتصور عربى عملى ندخل به عصر الأقاليم الاقتصادية وبأساليب علمية تقلل المخاطر ، وتزيد من قوانا في ضوء ما لدينا من إمكانيات وموارد ينظم استخدامها محليًا وعربيًا .
- رغم هذا الجدل الواسع ، ظلت الدوائر الرسمية في الدول العربية في عزوف وتباعد مقصود عن المشاركة في النقاش أو العناية به ، وظل النقاش محصوراً

في أوساط مثقفين ومفكرين وسياسيين معارضين ومؤيدين للشرق أوسطية .

- ورغم هذا النقاش والجدل فأنه ليس هناك تعريف ولا تحديد لمفهوم السوق الشرق أوسطية ، بل هناك تداخل ولبس لم يحدد بين مفاهيم السوق الشرق أوسطية والنظام الشرق أوسطى[58] .
- من الواضح من تتابع الأحداث ، أن المستهدف حاليًا إقامة علاقات ثنائية و/أو ثلاثية عربية – إسرائيلية أقوى من العلاقات العربية – العربية ، بما يؤدى بأن تصبح إسرائيل البؤرة المحورية التى تمر من خلالها العلاقات بين الدول العربية وبعضها .
- وذلك بهدف أن تصبح إسرائيل عضواً في تجمع إقليمى كبير ، يقبلها ، ويتعامل معها ، وتصل إلى موارد البترول ، والتراكمات الرأسمالية فيه ، والسوق الواسعة تكون إسرائيل فيها ركيزة التقدم ومصدر التكنولوجيا – بناء على توزيع الأنشطة الاقتصادية بين دول السوق – ومن ذلك تحقق قدراً من السيطرة الاقتصادية .
- إقامة السوق المشتركة عملية طويلة المدى تحتاج إلى عقود وليس إلى شهور أو سنوات، وذلك لأعداد اقتصاديات الدول الأعضاء للاشتراك في السوق ، ومن ثم فأن الوقت متاح للدراسة المتأنية لجوانب السوق المختلفة وللقضايا الهامة التى تثيرها وهى ، القضايا الاقتصادية ، والقضايا السياسية ، والقضايا الأمنية .
- أما فيما يتعلق بفائدة " السوق الشرق أوسطية " فقد طرحها معظم المعبرين عن هذا التيار دون مناقشة جدية أو تحليل علمى لإمكانياتها وعوائدها الفعلية لكل دولة من دول السوق .
- ومما سبق يتضح أن الصادرات العربية السلعية هى مجموعة محدودة من المواد الأولية والسلع التقليدية ، وتشمل بصفة رئيسية الحديد والفوسفات والنحاس ..

---

(58) مركز الدراسات السياسية " التقرير الاستراتيجى " ، 1993 ، جريدة الاهرام ، سبتمبر 1994 ، ص ص 228 – 237 .

والمنتجات الزراعية كالقطن والفاكهة والخضر ، وبعض المنتجات الحيوانية كالماشية والضأن .

- وبينما تمثل الصادرات من الآلات والمعدات نحو 24٪ من صادرات إسرائيل ، نجدها لا تمثل أكثر من 1٪ في كل دول المنطقة (تركيا 6٪) وذلك من جملة صادراتها السلعية .

ومن ثم فأن السوق ستكون متاحة أمام صادرات إسرائيل من الآلات والمعدات والتى تمثل واردات الدول العربية منها نحو من 18٪ - 26٪ (تركيا 29٪ ، إيران 44٪) من جملة وارداتها السلعية .

- هذا مع العلم بأن جملة قيمة الصادرات السلعية لثلاث دول رئيسية من دول السوق تبلغ نحو 10.4 مليار دولار عام 1991 وهى مصر ، الأردن ، سوريا . بينما تبلغ قيمة صادرات إسرائيل وحدها نحو 11.9 مليار دولار خلال نفس العام وبما نسبته 114.8٪ من صادرات الدول الثلاث .

أى أن المستفيد الأول من السوق الشرق أوسطية هو الذى لديه صادرات سلعية أكبر وهى إسرائيل أولا .

- كما أنه يتضح قوة القطاع الزراعى الإسرائيلي عن الزراعات العربية ذلك حيث يحقق صادرات زراعية بما قيمته 2.24 مليار دولار عام 1991/90 ، بينما الدول العربية الثلاث الرئيسية في السوق (مصر ، سوريا ، الأردن) لم تحقق سوى 1.27 مليار دولار مجتمعه خلال نفس السنة . أو بما نسبته 56.6٪ من صادرات إسرائيل الزراعية . وذلك قد يعنى إمكانية تدفق فائض الصادرات الزراعية لإسرائيلية إلى دول السوق الشرق أوسطية - والدول العربية بصفة عامة - وبما يؤدى إلى تغيير في هيكل القطاع الزراعى والتركيب المحصولى في بلدان السوق ، جدول (7-6) .

- السوق الشرق أوسطية ، والتعاون الإقليمى ليس عبارة عن مجموعة من المشاريع يتم طرحها وطلب تمويلها بدون استراتيجية متكاملة لأسس التعاون العربى/ العربى ، والعربى/ الإسرائيلي ومستقبله وآثاره .

- كما أنه من الضرورى أن تكون دول السوق في الحقوق والواجبات ، وأن تكون دول طبيعية ، فقانون حق العودة الذى يعتبر إسرائيل دولة كل يهود العالم ، يجب إلغاءه ، كذلك الاعتراف بالشرعية الدولية من كل دول السوق شرط واجب ومنه ضرورة توقيع إسرائيل على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية - تلك أوراق يمكن للدول العربية استخدامها قبل قيام السوق .
- وهناك مجموعة من الأسئلة مطروحة في هذه الورقة ، يلزم الإجابة عليها للتعرف على السوق الشرق أوسطية ، وتحديد نتائجها ، وهذه الإجابة بالطبع تستلزم دراسات علمية متعددة الجوانب لم تتم حتى الآن ومن هذه الأسئلة :

* هل السوق الشرق أوسطية نابعة من رغبة داخلية للمنطقة أم هى مفروضة ، من الخارج أو الداخل ؟.
* وهل نستطيع أن نرفض الشرق أوسطية ؟.
* وإذا رفضنا السوق الشرق أوسطية فما هو العمل تجاه القوى الدولية والعالمية العاتية التى تؤيد التعاون الإقليمي - بل وتفرضه وتقصر المساعدات والقروض على التجمعات الإقليمية ؟ وقد سبق طرحه .
* ثم ، هل السوق الشرق أوسطية ستكون بديل للنظام العربى ؟.
* ما هو هيكل السوق ، وما هى الدول الأعضاء ؟.
* ما هى المتطلبات الأساسية لقيام السوق والمزايا والسلبيات الاقتصادية وغير الاقتصادية على دول السوق ؟.
* هل هناك تصور عربى لاستراتيجية شاملة تحدد المصلحة العربية ، والموقف العربى المشترك ، وحدود التعاون الإقليمي ؟ ومتى يوجد هذا التصور ؟.

وفي ضوء ما سبق ، نوصى بما يلى :

- نظرًا لأن السوق الشرق أوسطية شاملة لعديد من الدول ، فأنه من المفضل أن تتولى هيئة إقليمية دراسة السوق . ومن ثم فأنه في مقدور الجامعة العربية تكليف بعض مؤسساتها ، ومؤسسات أخرى علمية وتطبيقية بدراسة السوق الشرق أوسطية . ولاسيما أن الوقت مازال متاحًا لذلك .
- الدعوة إلى عقد عدد من المؤتمرات العربية والمحلية لمناقشة السوق الشرق أوسطية على نطاق واسع وان تشترك كافة الجهات والمؤسسات .
- إجراء عدد من الدراسات القطرية على السوق الشرق أوسطية .
- كما يلزم دراسة أسباب فشل التكتلات العربية السابقة ، والتى منها :

السوق العربية المشتركة ، اتحاد المغرب العربى ، مجلس التعاون العربى ، مجلس التعاون الخليجى ، كافة اتفاقيات التعاون الاقتصادى العربى ، ثنائية وغير الثنائية .

وهل لن يتكرر الفشل للسوق الشرق أوسطية ؟ أم أنها ستولد لتبقى ؟

- ضرورة وضع استراتيجية عربية شاملة لدخول السوق الشرق أوسطية تزيد من الإيجابيات وتقلل من الآثار السلبية للسوق على أى من الدول العربية .

الملاحق

obeikandl.com

الصادرات والواردات العربية الإجمالية (1996-2001)

بالمليون دولار

	1996	1997	1998	1999	2000	2001
	الصادرات السلعية – فوب					
مجموع الدول العربية	179206.2	182854.8	137821.0	165720.9	242835.8	224012.8
الأردن	1816.9	1835.5	1802.4	1831.9	1899.3	2294.4
الإمارات	37335.9	40408.4	33835.3	36473.8	49064.7	45621.0
البحرين	4702.1	4383.0	3270.2	4362.8	6194.9	5544.7
تونس	5519.0	5559.0	5725.0	5873.3	583909	6605.7
الجزائر	13220.0	13820.0	10140.0	12320.0	21650.0	19100.0
جيبوتي	39.6	42.6	59.1	69.2	75.4	75.8
السعودية	60565.8	60572.5	38724.4	50621.9	77371.4	72837.7
السودان	620.3	594.2	595.7	780.1	1806.7	1618.7
سوريا	4165.2	4057.0	3142.0	3806.0	5146.0	4700.0
الصومال	00	00	00	00	00	00
العراق	00	00	00	00	00	00
عمان	7373.2	7656.7	5521.5	7238.0	11318.6	11180.0
قطر	3833.0	3856.1	5030.5	7213.7	11594.0	10870.1
الكويت	14946.0	14281.0	9616.0	12277.4	19475.9	16174.1
لبنان	1066.0	649.0	723.0	695.0	700.5	800.0
ليبيا	9402.2	9888.7	6216.0	6707.6	12078.0	8775.6
مصر	4967.4	5525.3	4402.8	5236.5	7060.8	7024.9
المغرب	6886.0	7039.0	7144.0	7402.3	7417.8	7116.7
موريتانيا	484.9	412.8	369.4	333.1	344.7	356.2
اليمن	2262.7	2274.0	1503.7	2478.3	3797.2	3317.3
	الواردات السلعيه-فوب					
مجموع الدول العربية	-139888.0	-144063.8	-143683.9	-137268.3	-147139.1	-150723.6
الأردن	-3818.1	-3648.5	-3404.8	-3292.0	-4073.7	-4301.3
الإمارات	-30563.9	-34093.9	-32588.2	-31719.5	-34899.9	-35550.0
البحرين	-4037.0	-3778.2	-3298.7	-3468.4	-4393.6	-4008.2
تونس	-7280.0	-7515.0	-7876.0	-8022.8	-8092.6	-8971.3
الجزائر	-0 .9090	-8130.0	-8630.0	-8960.0	-9350.0	-9800.0
جيبوتي	-200.7	-204.0	-239.6	-251.7	-270.3	-263.8
السعودية	-25358.3	-26369.8	-27534.6	-25717.5	-27741.0	-28645.1
السودان	-1339.5	-1421.9	-1732.2	-1256.2	-1366.4	-1395.2
سوريا	-4502.2	-3603.0	-3320.0	-3590.0	-3723.0	-3900.0
الصومال	00	00	00	00	00	00
العراق	00	00	00	00	00	00
عمان	-4231.5	-4645.0	-5214.6	-4299.1	-4593.0	-4921.0
قطر	-2584.1	-2992.6	-3070.6	-2251.6	-2929.7	-3385.7
الكويت	-7949.0	-7747.0	-7713.0	-6708.7	-6450.7	-6932.2
لبنان	-6992.0	-6923.0	-6581.0	-5778.0	-6278.6	-7000.0
ليبيا	-6929.2	-7170.2	-5753.6	-4406.0	-4128.8	-4420.3
مصر	-13169.6	-14157.2	-14617.3	-15164.8	-15381.4	-13957.5
المغرب	-9079.0	-8903.0	-9463.0	-9956.8	-10652.5	-10110.7
موريتانيا	-470.4	-355.0	-357.9	-304.7	-329.5	-390.2
اليمن	-2293.5	-2406.5	-2288.8	-2120.5	-2484.4	-2771.1

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير السنوي – 2002 ، الجزء الثاني

الصادرات والواردات العربية الإجمالية(1996-2001)

بالمليون دولار

الدول	الصادرات الإجمالية (فوب)						متوسط معدل التغير للفترة (٪)		الواردات الإجمالية (سيف)						متوسط معدل التغير للفترة (٪)	
	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2000-96	2001	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2000-96	2001
الأردن	1816.9	1835.5	1802.4	1831.8	1899.3	2294.4	1.1	20.8	2492.8	4101.7	3716.8	4292.8	4597.2	4871.3	1.7	6
الإمارات	37335.9	40408.4	28907.7	36473.8	49064.7	45621	7.1	7-	30563.9	34093.9	32588.2	30563.9	34899.9	35550	3.4	1.9
البحرين	4702.1	4383	4114.4	4362.8	6194.9	5544.7	7.1	10.5-	4272.9	4025.5	3566.2	4272.9	4833	4409	3.1	8.8-
تونس	5519	5559	5469	5873.3	5839.9	6605.7	1.4	13.1	7704.5	7951.4	8354.1	7704.5	8706.8	9868.6	3.1	13.3
الجزائر	13220	13820	10260	12320	21650	19100	13.1	11.8-	9090	8130	8545	9090	9688	10383.9	1.6	6.2
جيبوتي	39.6	42.6	37.6	69.2	75.4	75.8	17.5	0.5	220.8	224.4	264	290.9	309.9	328.9	8.8	6.1
السعودية	60565.8	60572.5	49910	50621.9	77371.4	72837.7	6.3	5.9-	27765	28743.1	30012.6	28032.8	30299.1	32082.5	2.2	5.9
السودان	620.3	594.2	595.7	780	1806.7	1698.7	30.6	6-	1504.4	1579.7	1924.6	1414.9	1552.7	1585.5	0.8	2.1
سوريا	4165.2	4057	3142	3806	5146	4700	5.4	8.7-	5379.5	4027.7	3888.4	3831.6	4186	4807.9	6.1-	14.9
الصومال	187.6	177.8	182.4	186.6	191.2	195.8	0.5	2.4	294.2	315.7	337.4	360.2	384.7	409.3	6.9	6.4
العراق	503	2347.7	4648.9	9080	14097	12594.5	130.1	10.7-	567.1	916.9	1431.1	1541.2	2746	2526.8	48.3	0.8-
عمان	7373.2	7656.7	5521.5	7238	11318.6	11180	11.3	1.2-	4577.6	5026	5681.1	4672.8	5039.3	5399.1	2.4	7.1
قطر	3833	3856.1	5030.5	7213.7	11594	9796.2	31.9	15.5-	2868.3	3321.8	3356.8	2499.6	3252.2	2747.5	3.2	15.5-
الكويت	14946	14281	9616	12277.4	19475.9	16174.1	6.8	17-	8373.3	8246.3	8616.4	7616.4	7156.2	7734.4	3.9-	8.1
لبنان	1066	649	327	695	700.5	800	10-	14.2	7575.2	7466.7	7071.1	6207.4	6230	7486.1	4.8-	20.2
ليبيا	9402.2	9888.7	6216	6707.6	12078	8775.6	6.5	27.3-	5272.3	5602.8	4897.3	3857.2	3224.1	4840	11.6-	50.1
مصر	4967.4	5525.3	4402.8	5326.5	7060.8	7024.9	9.2	0.5-	13035.9	13245.3	16536.6	16009.2	13849.2	14135.2	1.5	2.1
المغرب	6886	7039	7144	7402.3	7418.7	7136.8	1.9	3.8-	8256.4	7874.6	10274.4	10804.6	11530.8	11034.4	8.7	4.3-
موريتانيا	484.9	212.8	369.4	333.1	344.7	356.2	8.2-	3.3	630.7	600.2	615	580	688	796	2.2	15.7
اليمن	2262.7	2274	1503.7	2478.3	3797.2	3317.3	13.8	12.6-	1496.7	2013.7	2167.3	2008	2323.7	1986.8	11.6	14.7-

المصدر : صندوق النقد العربى **2002** – الجزء الثانى

نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات

(2001-1996)

%

السنة / الدولة المقترضة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الأردن	15.9	15.8	14.4	14.1	15	13.0
تونس	19.2	18.2	17.9	17.3	21.5	14.8
الجزائر	26.4	24.9	38	34.6	24.7	24.8
جيبوتي	7.3	5.4	8.8	8.3	7.5	7.9
السودان	–	–	0.5	1.5	11.3	8.4
سوريا	–	13.4	9.0	8.9	9.9	9.1
الصومال	1.6	–	–	–	28.7	28.7
عمان	9.2	5.2	9.2	9.2	8.0	7.8
لبنان	7.6	31.8	13.1	16.9	19.1	20.2
مصر	12.3	8	10.4	8.9	18.6	9.4
المغرب	29.7	26.4	23.9	22.6	19.0	17.0
موريتانيا	20.2	28.2	20.6	21.9	23.0	21.4
اليمن	3.2	3.5	6.7	5.2	5.4	6.8
إجمالي	17.5	16.4	18.7	17.4	15.4	14.8

إجمالى صادرات وواردات الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1997-2001)

مليون دولار

الدولة	الصادرات (فوب)					الواردات (سيف)				
	1997	1998	1999	2000	*2001	1997	1998	1999	2000	2001
الأردن	1835.5	1802.4	1831.8	1899.3	2294.4	4101.7	3716.8	4292.8	4597.2	4871.3
الإمارات	40408.4	28907.7	36473.8	49064.7	45621	34093.9	32588.2	30563.9	34899.9	35550
البحرين	4383	4114.4	4362.8	6194.9	5544.7	4025.5	3566.2	4272.9	4833	4409
تونس	5559	5469	5873.3	5839.9	6605.7	7951.4	8354.1	7704.5	8706.8	9868.6
السعودية	60572.5	49910.1	50621.9	77371.4	72837.7	28743.1	30012.6	28032.8	30299.1	32082.5
سوريا	4057	3142	3806	5146	4700	4027.7	3888.4	3831.6	4186	4807.9
العراق	2347.7	4648.9	9080	14097	12594.5	916.9	1431.1	1541.2	2746	2526.8
عمان	7656.7	5521.5	7238	11318.6	11180	5026	5681.1	4672.8	5039.3	5399.1
قطر	3856.1	5030.5	7213.7	11594	9796.2	3321.8	3356.8	2499.6	3252.2	2747.5
الكويت	14281	9616	12277.4	19475.9	16174.1	8246.3	8616.3	7616.4	7156.2	7734.4
لبنان	649	723	695	700.5	800	7466.7	7071.1	6207.4	6230	7486.1
ليبيا	9888.7	6216	6707.6	12078	8775.6	5602.8	4897.3	3857.2	3224.1	4840
مصر	5525.3	4402.8	5236.5	7060.8	7024.9	13245.3	16536.6	16009.2	13849.2	14135.2
المغرب	7039	7144	7402.3	7418.7	7136.8	7874.6	10274.4	10804.6	11530.8	11034.4
إجمالى	168058.9	136648.3	158820.1	229259.7	211085.6	134643.7	139991	131906.9	140549.8	147492.8

* أرقام أولية

المصدر : التقرير السنوى لصندوق النقد العربى **2002** – الجزء الأول

إجمالى الدين العام الخارجى القائم في ذمة الدول العربية المقترضة (1996-2001)

مليون دولار

	1996	1997	1998	1999	2000	*2001
الدول العربية المقترضة	141421.8	132122.3	136874.2	134422.9	127739.1	125662.5
الأردن	6651.8	6451.6	7056.0	7321.0	6754.0	6680.0
تونس	11444.0	11366.0	11119.0	12393.0	11630.0	12244.0
الجزائر	33421.0	30890.0	30665.0	28015.0	25200.0	22400.0
جيبوتى	284.3	316.6	338.7	369.0	400.0	424.0
السودان	16972.0	16326.0	16843.0	16132.0	15938.0	15603.0
سوريا	4759.9	4709.9	5242.3	5573.6	5245.0	5495.1
الصومال	2643.0	2561.0	2635.0	2606.0	2555.0	2548.0
عمان	3415.0	3602.0	3629.0	3603.0	3555.0	3744.0
لبنان	1883.8	2402.2	4069.0	5431.2	6870.8	7665.2
مصر	30055.0	28179.0	29812.0	28761.0	27109.0	28227.0
المغرب	21168.0	19096.0	19324.0	17548.0	16047.0	14230.0
موريتانيا	2362.0	2366.0	1564.0	1533.0	1500.0	1532.3
اليمن	6362.0	3856.0	4576.3	5137.1	4935.3	4869.9

* بيانات تقديرية

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2002 ومصادر وطنية ودولية أخرى

نسبة إجمالى الدين العام الخارجى القائم الي الناتج المحلى الإجمالى

(2001-1996)

٪

*2001	2000	1999	1998	1997	1996	
45.9	48.6	53.0	56.4	60.5	68.3	الدول العربية المقترضة
75.7	79.9	90.0	89.2	89.0	96.0	الأردن
61.1	59.8	62.2	55.4	60.0	58.5	تونس
41.0	46.8	58.3	64.8	64.6	71.4	الجزائر
74.1	72.3	68.8	65.9	63.0	57.6	جيبوتى
125.2	143.3	160.0	173.2	166.7	238.2	السودان
27.9	27.7	33.2	32.7	28.4	27.0	سوريا
2103.4	2109.2	2151.3	2175.2	2114.1	2181.8	الصومال
18.8	17.9	22.9	25.8	22.7	22.4	عمان
45.9	41.7	32.9	25.2	16.2	14.5	لبنان
30.8	27.6	32.3	36.1	37.3	44.7	مصر
42.5	48.8	50.1	54.2	57.1	57.8	المغرب
154.5	152.1	160.5	159.5	221.2	218.6	موريتانيا
53.5	53.1	68.2	72.2	56.1	110.7	اليمن

بعض البيانات الأساسية للدول العربية

الدولة	نسبة قوة العمل الي إجمالى السكان2000	نسبة العاملين في الزراعة 2000	نسبة العاملين في الصناعة 2000	متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي بالدولار بالأسعار الجارية 2001	متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلي الإجمالي 2001	إجمالي الصادرات بالمليون دولار 2001	إجمالي الواردات بالمليون دولار 2001	معدل التضخم 2001	نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عام2001 ٪
الأردن	31.1	11.4	8.3	1704	4.2	2294.4	4871.3	1.8	2
الإمارات	43.8	4.9	16.6	20602	2.0	45621.0	35550.0	1.2	3
البحرين	43.4	1.0	27.9	11113	4.8	5544.7	4409.0	0.5	1
تونس	40.0	24.6	28.5	2073	5.2	6605.7	9868.6	1.9	12
الجزائر	32.4	24.3	20.1	1661	2.0	19100.0	10283.9	4.2	9
جيبوتى	–	–	–	816	2.0	75.8	328.9	1.8	3
السعودية	27.7	9.8	11.0	8197	1.5	72837.7	32082.5	0.8	5
السودان	39.3	61.1	8.9	394	6.7	1698.7	1585.5	7.4	38
سوريا	31.6	27.8	27.5	1144	–	4700.0	4807.9	0.5	24
العراق	26.5	10.1	22.1	–	–	12594.5	2526.8	–	32
عمان	30.5	35.8	11.4	8314	5.0	11180.0	5399.1	1.0	2
قطر	55.3	1.3	9.8	28140	–	9796.2	2747.5	0.7	–
الكويت	36.2	1.1	29.8	14627	–	16174.1	7734.4	1.7	–
لبنان	33.4	3.7	31.8	4399	1.3	800.0	7486.1	–	8
ليبيا	31.8	6.0	19.9	5490	–	8775.6	4840.0	8.1	8
مصر	40.3	33.3	22.5	1409	3.3	7024.9	14135.2	2.2	16
المغرب	41.0	36.1	20.5	1146	6.5	7136.8	11034.4	0.6	12
موريتانيا	44.6	52.9	5.1	364	4.6	356.2	796.0	4.7	20
اليمن	30.2	50.9	9.4	481	1.7	3317.3	1986.8	4.3	15

المصدر : صندوق النقد العربى ، التقرير السنوى 2002

المصادر

1. بنك مصر ، " اتفاقية السلام وانعكاساتها على مستقبل التعاون الاقتصادى فـي منطقـة الشرق الاوسط " ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، جمهورية مصر العربية 1993.
2. ابراهيم نـوار ، " التصـور الإسـرائيلي لمسـتقبل العلاقـات الاقتصاديـة مـع العـرب " السياسة الدولية ، يناير 1984 .
3. محمد سعد أبو عامود (دكتور) ، " الشـرق أوسـطية فـي الفكـر السياسـي العربـى " – السياسة الدولية – 1993 .
4. نعمان الزياتى ، " الكرة الشرق أوسطية " ، الأهرام الاقتصادى ، جمهورية مصر العربية ، أبريل 1994.
5. عبد الجبار عدوان (دكتور) ، " نظام عربى قوى شرط قيام سوق شـرق أوسـطية ، مجلـة الباحث العربى ، العدد 35 ، مارس / يونيو 1994 .
6. نعمان الزياتى ، " الكرة الشرق أوسطية .." الأهرام الاقتصادى ، مرجع سابق .
7. احمد عمر العطيفى ، " التطعيم ضد السوق الشرق أوسطية " ، – الأهرام الاقتصـادى مارس 1994 .
8. مركز الدراسات السياسية " التقرير الاستراتيجى " ، 1993 ، جريدة الاهرام ، سـبتمبر 1994 ، ص ص 228 – 237 .